TJFPS
IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic
Tikrit Journal For Political Science



Indian policy towards Egypt and Sudan since 2001

Asst.Prof.Dr. Muhannad Abdul Wahid Al-Nadawi*
Al-Mustansiriya University - College of Political Science

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 4 April. 2020
- Accepted 16 July. 2020
- Available online 29. Sept. 2020

Keywords:
- Indian policy
- Egypt
- Sudan
- international competition
- International Studies

Abstract: Egypt and Sudan were among the countries that India sought to open up to in order to establish good and fruitful relations with it, taking into account the increasing international competition since the beginning of the twenty-first century, and the endeavor of each of the major countries to increase its interests and investments in these two countries.

* **Corresponding Author:** Muhannad Abdul Wahid**, E-Mail:** a_muhand55@yahoo.com **,Tel:, Affiliation**: Al-Mustansiriya University - College of Political Sciences

السياسة الهندية تجاه مصر والسودان منذ العام 2001

أ.م.د. مهند عبد الواحد النداوي

الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 4/ نيسان /2020
- القبول : 16/ تموز /2020
- النشر المباشر : 29/ ايلول /2020

الخلاصة : كانت مصر والسودان من بين الدول التي سعت الهند الى الانفتاح عليهما من اجل اقامة علاقات جيدة ومثمرة معها، آخذين بنظر الاعتبار تزايد التنافس الدولي منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، وسعي كل دولة من الدول الكبرى الى زيادة مصالحها واستثماراتها بتلك الدولتين.

الكلمات المفتاحية :
- السياسة الهندية
- مصر
- السودان
- التنافس الدولي
- الدراسات الدولية

المقدمة:

شهدت السياسة الخارجية الهندية منذ بدايات العقد الاول من القرن الحادي والعشرين تطوراً في علاقاتها مع العديد من الدول، اذ نجحت في رسم معالم تحركها على الصعيد السياسي الدولي، من خلال مد نفوذها وعلاقاتها الى العديد من دول العالم.

وكانت مصر والسودان من بين الدول التي سعت الهند الى الانفتاح عليهما من اجل اقامة علاقات جيدة ومثمرة معها، آخذين بنظر الاعتبار تزايد التنافس الدولي منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، وسعي كل دولة من الدول الكبرى الى زيادة مصالحها واستثماراتها بتلك الدولتين.

وعليه، سيتم تناول ابرز معالم السياسة الهندية تجاه دولتي مصر والسودان، من خلال تتبع مراحل تطور العلاقات، وابرز منتديات التعاون فيما بينهم، ومن ثم التركيز على اهم المجالات التي عملت الهند من خلالها على تطوير علاقاتها بتلك الدولتين، والتي تنوعت ما بين اقامة ودعم المشاريع الاقتصادية والتقنية، ودعم مشاريع الطاقة، فضلا عن التبادل التجاري، بالاضافة الى اقامة ودعم المشاريع العلمية وتقديم المنح

الدراسية، والتعاون على صعيد السياحة والفن والقطاع الصحي، لا سيما منذ البدايات الاولى للقرن الحادي والعشرين.

اشكالية البحث: ان الاشكالية التي ستحاول الدراسة الاجابة عليها، ستنصب الى معرفة مدى نجاح السياسة الهندية في زيادة علاقاتها بمصر والسودان، في ضوء التنافس الاقليمي والدولي على تلك الدولتين، سيما منذ العام 2001.

فرضية البحث: ان الفرضية تقوم على اساس ان الهند وقد استكملت بعض جوانب القوة، التي تؤهلها لان تكون قوة ناشئة وصاعدة ضمن القوى العشر الاكثر تقدماً على صعيد العالم، باتت تدرك اهمية مصر والسودان، في توفير الفرص الواعدة للاقتصاد الهندي، في ان يستمر في نموه وتقدمه من خلال تصريف المنتج الهندي، لا سيما في قطاع الصناعة والخدمات، واتاحة المجال لرأس المال الهندي في ايجاد منافذ واسعة لاستثماراته المتنامية، مع ضمان الحصول على مواد اولية رخيصة ووافرة من الارض البكر والمعطاء.

هيكلية البحث: في ضوء الفرضية المشار اليها ، فقد تم تقسيم البحث الى:

اولا : مراحل تطور السياسة الهندية تجاه مصر والسودان.

ثانيا : المنتديات والمؤتمرات الهندية مع مصر والسودان.

ثالثا : السياسة الاقتصادية الهندية تجاه مصر والسودان منذ العام 2001.

اولا: مراحل تطور السياسة الهندية تجاه مصر والسودان:

شهدت السياسة الخارجية الهندية اهتماماً بدولتي مصر والسودان منذ بدايات القرن العشرين، وقد استمر ذلك الاهتمام وتطور منذ البدايات الاولى للقرن الحادي والعشرين، واتخذ انماط وسياسات عدة، وبحسب كل مرحلة من مراحل تطور سياستها تجاه تلك الدولتين، وعليه، سيتم تناول مراحل تطور السياسة الخارجية الهندية وفق الاتي :

1.1. منذ بدايات القرن العشرين وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية:

تعود العلاقة بين الهند من جهة ومصر والسودان من جهة اخرى الى حقب زمنية قديمة، كما في العلاقة بين الهند ومصر، اللتان تعدان ضمن اقدم الحضارات التي قامت وازدهرت على ضفاف الانهار ودلتاتها (نهر النيل في مصر، ووادي السند وروافده حيث مقاطعة البنجاب ، وعلى ضفاف نهر الغانج

وروافده ، وعلى ضفاف نهر كرشنا في الدكن في الهند)، اذ ارتبط شعب البلدين آنذاك بصلات حميمية ليس فقط في مجال الحضارة، ولكن في مجال التجارة، وقد توثقت العلاقة بينهما بمرور الزمن اعتماداً على تلك الصلات القديمة ولمقتضيات الظروف [i].

وشهدت السياسة الهندية تطوراً منذ بدايات القرن العشرين، لا سيما منذ مجيء الموجة الاولى من المهاجرين الهنود الى **مصر والسودان** لاسباب عديدة، من ضمنها، انهم وجدوا فيهم (اي المهاجرين الهنود) عمالاً يتمتعون بكفاءة في العمل، فضلا عن تدفق التجار الهنود الى تلك المنطقة الحيوية آنذاك، **اذ شهدت السودان** تدفق التجار اليها في مستهل القرن العشرين، لا سيما من تجار الاقمشة، وكان بداية انتشارهم في مدينة سواكن الساحلية، ثم طوكر كسلا، القضارف، وحتى عام 1901 لم يسكن هندي مدينة الخرطوم، وبعد بناء جسر ام درمان، وفد اليها التجار الهنود، وبدءوا يستقرون في ام درمان، ومعظم ابناء الجالية كانوا آنذاك من الهندوس[ii] .

اما في مصر، فبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، وتحرر الاراض العربية من الامبراطورية العثمانية، وقعت تحت وطأة الانتداب البريطاني والفرنسي، والذي سماه المهاتما غاندي بـ" الامبريالية الاثمة Sinful Imperialism". وربط غاندي بين استقلال الهند واستقلال مصر، وأنشأ علاقات بين حزب المؤتمر الهندي وحزب الوفد المصري، كما وأيد الزعيم الهندي غاندي الثورة المصرية في عام 1919. وفي عام 1924 اعرب المؤتمر الوطني الهندي عن تعاطفه مع الشعب المصري في مواجهته للاستعمار، وفي عام 1928، اعرب المؤتمر عن دعم ومساندة الهند لنضال الشعب المصري من اجل التحرر من نير الامبريالية الغربية، وطالب المؤتمر بالانسحاب الفوري للقوات الاجنبية من مصر والدول العربية الاخرى [iii].

يتبين مما تقد ذكره، ان العلاقات بين الهند ومصر والسودان شهدت تطوراً منذ بدايات القرن العشرين، تمثلت في ابرزها [iv]:

أ. يجمع بينهما الارث الحضاري .

ب. حركة التجارة الهندية مع تلك الدولتين تعود لقرون عديدة .

ت. ارتباط الحركة الوطنية التحررية في الهند ضد الاستعمار الاوربي بالحركات الوطنية في مصر ، من خلال دعم الهند لكفاح الشعوب ضد الاستعمار والتمييز العنصري .

2.1. منذ استقلال الهند وحتى العام 2001:

شهدت الهند منذ الاستقلال في العام 1947، انفتاحاً وتعاوناً مع مصر والسودان، من خلال اتباعها سياسة خارجية تقوم على المحافظة على علاقات ودية مع معظم البلدان الواقعة آنذاك تحت الاحتلال الاوربي ومن ضمنها مصر والسودان، واقترح اول رئيس وزراء للهند آنذاك (جواهر لال نهرو ما بين 1947–1964)، العمل الى اقامة علاقات ايجابية مع اكبر عدد من الدول على المستوى الثنائي من خلال مؤتمرات متعددة الاطراف، كما دعمت الهند سلمياً تحرير البلدان والشعوب الافريقية من الاستعمار والتبعية، وكان مبدأ جواهر لال نهرو بانه في الوقت الذي ستتمكن فيه الدول من التخلص من الاستعمار سيكون بوسع ابناء الشعوب من احياء ثقافاتهم ومتابعة تطلعاتهم نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي[v].

وعليه، اصبحت السياسة الهندية تجاه دول العالم الثالث ومن بينها مصر والسودان تقوم على سياسة عدم الانحياز فضلا عن سياسة الكفاح غير المسلح في نضالها نحو التحرر من الاستعمار، فضلا عن ذلك كانت الهند من اول المدافعين عن المساواة بين الشعوب بعد الاستقلال، وقد تبين ذلك في مواقف عدة، والتي كان من ضمنها قيام الهند في عام 1950 بدور رائد عن طريق الدعوة الى استقلال المستعمرات الاوربية في العديد من الدول، ومن بينها مصر والسودان[vi]، فضلاً عن ارتباط التعاون بين الهند وتلك الدول بشكل اساس بعد الاستقلال، بأنعقاد مؤتمر باندونغ في عام 1955، والذي شارك فيه آنذاك (29) دولة افريقية واسيوية، وانشاء منظمة تضامن الشعوب الاسيوية الافريقية في عامي 1957–1958. وكنتاج لحركة التضامن الاسيوي–الافريقي، عمل الزعيم الهندي نهرو مع كل من الرؤساء جمال عبدالناصر وجوزيف تيتو وكوامي نكروما واحمد سوكارتو في تاسيس حركة عدم الانجياز في العام 1961، كتعبير عن رغبة الدول الفاعلة في العالم الثالث آنذاك في كل من آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية بجانب يوغسلافيا سابقا، في تبني توجهات اسهمت من ضمنها، في تقوية اواصر الصداقة والتعاون بين دول العالم الثالث في مختلف المجالات، ومن ضمنها العلاقة بين الهند ومصر والسودان[vii].

وهكذا اتسمت السياسة الهندية تجاه مصر والسودان بالتطور، اذ شهدت تطوراً منذ الاستقلال عام 1947، ولم تنقطع هذه العلاقة واستمرت بالتطور في عهدي انديرا غاندي (1966_1977، 1980_1984) وراجيف غاندي (1984_1989) [viii].

وفي العقد الاخير من القرن العشرين شهدت العلاقات الدولية تحولاً جذرياً والتي تمثلت بتفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وظهور عصر جديد من العلاقات بين القوى الناشئة (الصاعدة) على الساحة السياسية الدولية. وكانت الهند من ضمن الدول التي شهدت بزوغاً على الساحة الدولية، اذ بدأت الحكومة الهندية الجديدة برئاسة رئيس الوزراء نارسيما راو (1991–1996) باتباع سياسة الاجماع والمصالحة، وفي الوقت نفسه العمل على تطبيق برنامج تحرير الاقتصاد الهندي واعادة هيكلته من اجل جعله عالمياً ودمجه في السوق الدولي، وبدأت الحكومة الهندية تعمل على رسم توجهات سياستها الخارجية على اساس تقييم اثر النظام العالمي الجديد على مصالحها الوطنية، وتوظيف سياستها الخارجية من خلال اعطاء الاولوية الى الدبلوماسية الاقتصادية – ومن دون المهادنة على مبادئها الاساسية التي تطورت خلال العقود السابقة من التفاعل العالمي لما بعد الاستقلال –[ix].

3.1. تطور السياسة الهندية منذ العام 2001:

سعت الحكومة الهندية منذ بدايات العقد الاول من القرن الحادي والعشرين الى اعادة ترتيب سياستها الخارجية والتي كانت تعمل من خلالها في العديد من الدول ومن بينها مصر والسودان، وفقاً لما تقتضيه المصالح المشتركة بينها وبين تلك الدول في ظل المعطيات الدولية الراهنة، واستمرت سياسة الهند الخارجية بالتركيز بشكل اساس على الدبلوماسية الاقتصادية في تعاملها الخارجي، على الرغم من ان الاطار الذي عملت من خلاله الهند، لا سيما منذ احداث 11 ايلول/سبتمبر من عام 2001، قد حكمه الى حد بعيد استمرار تداعيات تلك الاحداث فضلا عن تأثر الهند بالحرب الامريكية على الارهاب[x].

وعليه عمدت الهند الى زيادة تعاونها مع العديد من الدول ومن بينها مصر والسودان منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، وقد تبين ذلك في العديد من المواقف وعلى مختلف الصعد والميادين:

فعلى الصعيد الاقتصادي، شهدت تنامي مع مصر والسودان، لا سيما في مجالي التبادل التجاري والاستثمار والطاقة –وهو ما سيتم تناوله لاحقا–.

وعلى الصعيد العسكري، شاركت الهند خلال العقد الاول من القرن الحالي بما يصل الى (8691) الف من افراد القوة العسكرية وافراد الشرطة في عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة في العديد من الدول التي شهدت نزاعات مسلحة، اذ احتلت الهند المرتبة الثالثة بين الدول المساهمة بقوات في عمليات الامم المتحدة

لحفظ السلام في كانون الاول/ديسمبر من عام 2010[xi]، كما في المشاركة في قوات حفظ السلام في والسودان (UNMIS) [xii].

اما في الجانب الثقافي، عملت الهند على اقامة العديد من الفعاليات الثقافية مع كل من مصر والسودان – وهو ما سيتم الاشارة اليه لاحقا–، فضلا عن تأسيس المنتدى الهندي الافريقي رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2002، ، والذي تعد مصر والسودان احد دول الاتحاد الافريقي، والذي كان من ضمن اهدافه، ان يكون منبراً للتواصل بين الجانبين الهندي والافريقي، وللتفاعل العلمي والتبادل الثقافي[xiii].

وفيما يخص المجال الدبلوماسي، شرعت الدبلوماسية الهندية الى زيادة علاقاتها الدبلوماسية الرسمية مع مصر والسودان، من خلال زيادة التمثيل الدبلوماسي وفتح السفارات والقنصليات لا سيما مع مصر، اذ ادركت منذ ذلك الحين اهمية توسيع علاقاتها الدبلوماسية مع تلك الدول من خلال زيادة التعاون الدبلوماسي فيما بينهما[xiv].

اما **فيما يخص الجانب السياسي**، شهدت تطوراً وعلى جميع المستويات، بدءاً من تبادل الزيارات بين المسؤولين، وتوقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات، وحتى عقد اجتماعات منتظمة لتطوير التعاون فيما بينهم، وفي هذا الخصوص تبادلت الهند ومصر العديد من الزيارات خلال المدة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر 2005_تشرين الثاني/نوفمبر 2008، بلغ عددها (15) زيارة على المستوى الوزاري بين الطرفين [xv]، وخلال المدة ما بين (3–1) ايلول/سبتمبر من عام 2016، زار (عبدالفتاح السيسي) الرئيس المصري الهند تلبية لدعوة من (براناب موخرجي) الرئيس الهندي، وتأتي الزيارة في إطار حرص البلدين على تعزيز العلاقات الوثيقة التي تربطهما على جميع الأصعدة. وفي الخامس من ايلول/سبتمبر من العام 2017 التقى الرئيس الهندي بالرئيس المصري على هامش أعمال قمة تجمع بريكس•، في اطار حرص البلدين على تطوير علاقات التعاون فى جميع المجالات، وبما يساهم فى تعميق أواصر الصداقة والروابط التاريخية التى تجمع بين البلدين[xvi] .

وهكذا يتبين ان السياسة الهندية تجاه مصر والسودان، تميزت بخصوصية معينة وهي الاستمرار وعدم الانقطاع منذ استقلال الهند عام 1947، وشهدت تطوراً ملحوظاً في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية منذ العام 2001، فضلا عن اعتماد الآليات والمؤتمرات لتطوير علاقاتها بالدول المشار اليها، وهو ما سيتم تناوله لاحقا.

ثانيا: المنتديات والمؤتمرات الهندية مع مصر والسودان:

سعت الهند الى اتباع سياسة تقوم على عقد مؤتمرات، ودعم وتأسيس العديد من المنتديات بالتعاون مع كل من مصر والسودان وعلى جميع الاصعدة، لا سيما منذ بدايات العقد الاول من القرن الحادي والعشرين، من بينها:

أ. انشاء اللجنة الوزارية بين الهند والسودان في العام 1995 وتم ترفيعها إلى لجنة وزارية مشتركة عالية المستوى في العام 1999 وتم عقد اجتماعين. وبعد توقف دام قرابة الـ(17) سنة، استأنفت اللجنة اجتماعاتها في2017، نتج عنها قرارات مهمة في مجالات الزراعة والتعليم والفضاء[xvii].

ب. التوقيع على (اعلان دلهي) بين الهند ومصر في العاصمة الهندية نيودلهي في العام 2003، وكان من ضمن اهدافه، انشاء مجتمع متقدم خال من الامية ومكافحة الفقر والمرض والتصدي للارهاب، فضلا عن تأكيده على تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين الدول الاعضاء الموقعة عليه [xviii].

ت. توقيع الهند مع السودان في العام 2015، اتفاقية تنفيذ التعاون في مجال التدريب والتسليح وأصبحت هناك وظيفة ملحق عسكري في سفارتي كل من البلدين، من اجل بناء القدرات والتدريب وتبادل الفرص للتدريب بين الجانبين، وبموجب الاتفاق يتلقى ضباط سودانيون تدريبات في المؤسسات الهندية العسكرية وكذلك هناك مبتعثون من الهند في بعض المؤسسات العسكرية بالسودان كما تم تزويد البحرية السودانية بمركبات للحماية الدورية من أجل تأمين المناطق الساحلية في البحر الأحمر [xix].

ث. استضافت العاصمة الهندية نيودلهى اجتماعات الدورة السابعة للجنة المشتركة المصرية الهندية فى اذار/مارس من العام 2018، وتم خلالها مناقشة التعاون السياسى بين البلدين والتشاور بشأن القضايا الدولية والإقليمية محل الاهتمام المشترك، والتعاون فى مجال مكافحة الإرهاب، فضلا عن التعاون فى مجال الاستثمار والتجارة والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والفضاء[xx].

ج. انعقاد المنتدى الإقليمي للهند ودول غرب آسيا وشمال أفريقيا في القاهرة خلال المدة ما بين (7-6) تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2019، وقد عد المنتدى الاول الذى يعقد في شمال أفريقيا، والذي نظمه اتحاد الصناعات الهندية بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون الخارجية بحكومة الهند، وبمشاركة كل من وزير التجارة والصناعة ووزير الاستثمار والتعاون الدولي المصريين

بالإضافة إلى مجموعة من كبار الشخصيات ورجال الأعمال البارزين من مصر وتونس والمغرب والجزائر والأردن ولبنان والعراق والسودان وجنوب السودان، فضلا عن مشاركة (55) عضواً من الشركات الهندية وبعض من دول شمال افريقيا وغرب أسيا، و(250) فرداً من إجمالى الوفود المختلفة الجنسية، وقد عد المنتدى بمثابة منصة للحوار بين الهند ومصر والسودان والدول الأخرى في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، مما سيسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري من خلال اللقاءات التي تعقد بين رجال الأعمال والحكومات وبين رجال الأعمال وبعضهم البعض. ويهدف المنتدى الى مساعدة الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية المهمة في الهند ومنطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا وذلك للتعرف على أهم مجالات الاستثمار والشراكة الهندية طويلة الأمد، ليس فقط مع دول منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، ولكن مع أفريقيا أيضاً. وركز المنتدى على عدة قطاعات منها: البنية التحتية والكهرباء والطاقة بما في ذلك الطاقة المتجددة والتعدين والتصنيع والخدمات اللوجستية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرعاية الصحية والأدوية والزراعة وصناعة الأغذية والتعليم وتطوير المهارات والبحث. وقد اشار (راهوال كوليشيرايث) سفير الهند فى القاهرة، إن التفكير فى إقامة المنتدى الإقليمى للهند ودول غرب آسيا وشمال افريقيا يعود لأسباب كثيرة أولها الرغبة فى دعم وتعزيز العلاقات التجارية بين دول شمال افريقيا وغرب أسيا، لا سيما مصر بسبب مرورها بمرحلة من النمو الاقتصادى الواضح وجذبها للاستثمار[xxi]. كما اكد هارديب سينج بوري، وزير الدولة للطيران المدني والإسكان والشؤون العمرانية وزير الدولة للتجارة والصناعة بحكومة الهند في الكلمة التي ألقاها بالجلسة الافتتاحية، أن الهند طالما كانت لها علاقات متميزة مع دول المنطقة، واضاف: أنه "بالرغم من التحديات السياسية في بعض دول المنطقة فإن غرب آسيا وشمال أفريقيا تحتلان موقعاً جغرافياً مهماً، فهي تشكل معبراً بين قارتي آسيا وأفريقيا فضلا عن أن المنطقة تزخر بالشباب ومن أهم المناطق الغنية وهناك فرص لتنمية قطاع الطاقة المتجددة"، وأشار إلى أن الهند تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة التي تعي أهميتها وإمكانياتها جيدا، مستعرضاً التحول الذي ستشهده بلاده بحلول عام ٢٠٣٠ مع استكمال الأهداف الإنمائية للألفية حيث سيكون 60 مليون شخص من سكان الهند يعيشون في المناطق الحضرية، والهند ستصبح دولة ذات اقتصاد مميز في العالم[xxii].

وعليه، فان عقد منتديات التعاون والمؤتمرات بين الهند وكل من مصر والسودان، قد اسهم في رسم معالم السياسة الهندية في مطلع الالفية الثالثة، وفي الوقت نفسه قامت بترشيد مناحي هذا التحرك تجاه تلك

الدولتين، واعادة تفعيلها وفق خطط مدروسة قائمة على اسس مؤسساتية متكاملة وموضوعية، وهي اسس يراد لها ان لا تتأثر بالدوافع الشخصية او الشعارات السياسية او اللافتات الايدلوجية، وانما تستند الى الواقعية والتي تكون اقرب ما تكون الى البراغماتية وبما يخدم المصلحة الهندية العليا اولاً، ويحقق مطامح وتطلعات مصر والسودان ثانيا.

ثالثا: البعد الاقتصادي في السياسة الهندية تجاه مصر والسودان منذ العام 2001

سعت الهند الى زيادة تعاونها مع مصر والسودان منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، من خلال زيادة مصالحها الاقتصادية في تلك الدول، سواء كان ذلك على المستوى الحكومي الرسمي ام بالتعاون ما بين القطاع العام والخاص ام على المستوى الخاص، ومن بين الجوانب التي اعتمدتها الهند في زيادة علاقاتها بمصر والسودان:

1.3. انشاء المشاريع الاقتصادية والتقنية:

تعددت وتنوعت المشاريع التي سعت الهند في اقامتها، سواء على المستوى الحكومي ام على مستوى القطاع الخاص، وانخرطت الهند في مختلف مناحي الحياة، ودعمت وشاركت في تنفيذ ودعم العديد من المشاريع، اذ سعت الهند الى اتباع استراتيجية تقديم الاعانات والقروض والمنح لدولتي مصر والسودان، من اجل ضمان استمرارية استثماراتها ومشاريعها الاقتصادية:

ففي مصر، بلغ عدد الشركات الهندية العاملة في مصر في المدة ما بين (كانون الثاني/يناير 1970–ايلول/سبتمبر 2009) قرابة (275) شركة برؤوس اموال قدرها (586) مليون جنيه(•)، تأسس منها (157) شركة خلال المدة ما بين (2005–2009)، وقد احتل القطاع الصناعي المرتبة الاولى من اجمالي الاستثمارات الهندية في مصر بنسبة (46%) يليها قطاع الخدمات بنسبة (36%) والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة (5%) ثم قطاع السياحة والانشاءات والمالية[xxiii]، في حين اشارت مصادر اخرى، الى ان اكثر من (200) شركة هندية ومؤسسة تملكها الدولة الهندية، استثمرت في مصر اكثر من (800) مليون دولار في العام 2009[xxiv]. واتفقت الهند ومصر الى انهم سيعملان الى تحسين التعاون في مجال الطاقة المتجددة وصناعة السيارات والسلع المصنعة والنفط والغاز والتعدين ومواد البناء والمنسوجات، كما تم الاتفاق

على اقامة منطقة صناعية هندية في مصر خصيصاً للشركات الهندية لجذب الاستثمارات من الهند، مستهدفة الاسواق المحلية وكذلك الاسواق القريبة الدولية في افريقيا والشرق الاوسط واوربا[xxv]. كما اعربت الهند على لسان سفيرها (ار. سواميناثان) في القاهرة في اب/اغسطس من عام 2009، عن عزمها زيادة الاستثمارات الهندية في مصر الى (2) مليار دولار في العامين المقبلين، واكد السفير الهندي، عن قناعته بوجود امكانيات كبيرة لتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين[xxvi]. وقد اعرب وزير التجارة والصناعة الهندي (اناند شارما)، عن سعادته بالاستجابة الايجابية من قبل الحكومة المصرية لدعم الاستثمارات الهندية في مصر والتصدي لاية عقبات او تحديات تواجهها خلال عملها في مصر. واشار الى ان الحقبة القادمة ستشهد اقامة مجموعة كبيرة من المشروعات الهندية في مصر في قطاعات عدّة وفي مقدمتها صناعة السيارات . وبالمقابل، اشار وزير التجارة والصناعة المصري آنذاك (رشيد محمد رشيد)، الى انه تم توقيع خطة عمل مشتركة بين الجانبين الهندي والمصري للتعاون في مجال المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من خلال تبادل الخبراء واجراء الدراسات اللازمة لايجاد فرص لتنمية هذه المشروعات في مصر، كما كشف الوزير المصري، الى ان عدد الشركات الهندية العاملة في مصر بلغ نحو (250) شركة[xxvii]، كما في ممارسة شركة "كيرلو سكار" نشاطها في مجال محطات ضخ المياه على طول نهر النيل في مصر مع توسيع نطاق عملها في جميع انحاء القارة الافريقية[xxviii]، فضلا عن قيام مجموعة (اديتيا بيرلا) الهندية –والتي تعد واحدة من الشركات العالمية الرائدة في صناعة الكربون الاسود– بأفتتاح شركة الاسكندرية للكربون الاسود في مصر لانتاج افضل مصدر لسناج الكربون الاكثر جودة، ومن ثم يشحن للمصانع العالمية لاستخدامه في انتاج الاطارات ومحابر الطابعات. وكانت الشركة قد اسست لتلبي حاجة السوق المصرية المحلية، لكن سرعان ما حققت معدلات عالية من الجودة، واصبحت تصدر (95%) من انتاجها الى اوروبا والولايات المتحدة والدول الاخرى[xxix]، بالاضافة الى قيام الشركة الهندية المصرية للاسمدة باستغلال الاحتياطيات الكبيرة من الفوسفات في مصر لانتاج الاسمدة للسوق الهندية[xxx]، كما قامت شركة (شامبل) الهندية بالمشاركة في اقامة مشروع لانتاج السماد في مصر[xxxi].

وفي العام 2013، اشارت مصادر مصرية، الى ان الهند اصبحت تمتلك (50) شركة لها استثمارات في مصر بقيمة (2,5) مليار دولار[xxxii]. وفي مؤتمر صحفي عقده الرئيس المصري الاسبق (محمد مرسي) مع رئيس الوزراء الهندي انذاك (مانموهان سينغ) اثناء زيارته للهند في الثامن عشر من اذار/مارس من عام

2013، اكد (مرسي) اهمية تعزيز الاستثمارات بين الجانبين داعياً الجانب الهندي لزيادة حجم الاستثمارات في مصر، لا سيما في مشروع تنمية قناة السويس[xxxiii]،

وفي العام 2017، بلغ حجم الاستثمارات الهندية فى مصر قرابة (3) مليار دولار، وتركزت الاستثمارات الهندية فى قطاعات الغزل والنسيج، تخزين البضائع المتنوعة، والبترول والبتروكيماويات[xxxiv].

وفي العام 2019، اصبح هناك أكثر من ٥٠ شركة هندية تعمل فى مصر، وتعمل هذه الشركات فى جميع القطاعات تقريبًا مثل المنسوجات والملابس والطاقة والكيماويات ومنها الكيماويات المتخصصة والمواد اللاصقة والأدوية وتكنولوجيا المعلومات والدهانات والسلع الاستهلاكية والرعاية الصحية والبلاستيك والورق والتعبئة والسيارات وقطع غيار السيارات. ومن بين الاستثمارات الهندية الكبرى فى مصر شركات (تى. سى. أى سنمار) التى تبلغ قيمة استثماراتها (١,٣) مليار دولار أمريكى، وكذلك (كيه. آيه. سى .إنترناشيونال) و(كالباتارو) لنقل الطاقة و(دى ديفيلوبرز) و(جيوتى المحدودة للإنشاءات) فى العديد من مشروعات الطاقة فى مصر، كما تعد شركة (شابورجى بالونجى) لإنشاءات البنية التحتية، أحدث تلك الشركات وتعمل فى إنشاء مشروع لإنتاج الطاقة الشمسية بقدرة (200) ميجاوات، وتوفر الشركات الهندية فى مصر اكثر من (35) ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة للمصريين، اذ تزيد فرص العمل المباشرة التى توفرها تلك الشركات اكثر من (21،5) الف فرصة عمل بينما تزيد الفرص غير المباشرة اكثر من (13،5) الف فرصة عمل[xxxv].

اما في السودان، فقد عمدت الهند الى اقامة ودعم العديد من المشاريع الهندية، ففي شهر ايار/مايو من عام 2001، تم توقيع عقد بين السودان وشركة هندية وشركة هاربيين الصينية المحدودة للطاقة، على ان تقوم الشركتان بتقديم نحو (40) مليون دولار تستخدم في بناء محطة حرارية بالاضافة الى مد خطوط التوزيع واقامة محطة محولات[xxxvi].

فضلا عن ذلك، عمدت الهند الى زيادة مشاريعها في السودان، من خلال زيادة عملية الائتمان المقدمة للمشروعات الاقتصادية والتقنية كما في تقديم بنك الاستيراد والتصدير الهندي للعديد من المشاريع في السودان، وكما مبين في الجدول (1).

جدول (1) يبين خطوط الائتمان من قبل بنك الاستيراد والتصدير الهندي لعدد من المشاريع في السودان للمدة ما بين 2005_2007

المبلغ	مدة الاقتراض
50 مليون دولار	**تصل الى 11 سنة**
350 مليون دولار	**تصل الى 12 سنة**
41,90 مليون دولار	**تصل الى 13 سنة**
48 مليون دولار	**تصل الى 20 سنة**

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Sanusha Naidu, India's African Relations: Playing Catch up with the Dragon, the Center for Chinese Africa, Stellenbosch University in South Africa, p. 3.

ومن بين الشركات الهندية العاملة في السودان، الشركة الهندية (بهارات) للصناعات الثقيلة[xxxvii]. فضلا عن ذلك، فبحسب التقييم الذي اصدرته هيئة الصناعات الهندية في العام 2010، اقر اتحاد غرفتي الصناعة والتجارة الهندية، زيادة الاستثمارات في دول شمال افريقيا، وشملت مجالات الاستثمار الهندي منشأة للطاقة الكهربائية في **السودان**[xxxviii].

وفي تشرين الاول/اكتوبر من العام 2018، اشارت عدد من الاحصائيات الى ان الاستثمارات الهندية في السودان بلغت أكثر من (384) مليون دولار بـ(66) مشروعاً استثمارياً تشمل (43) مشروعاً صناعياً و(19) مشروعًا خدميًا فضلاً عن (4) مشروعات زراعية، كما ساهمت الهند في إنشاء محطة (كوستي الحرارية) لتوليد الطاقة الكهربائية لإنتاج (500) ميغاوط ونفذت شركات هندية طريق (عطبرة– هيا) السريع، وتعمل شركات متعددة في مجال ربط شبكات الكهرباء مثل شركة (أنجليك) كما أن هناك شركات تعمل في مجال التجارة في الحديد وشركات توريد الأدوية والجرارات الزراعية، وكانت شركة البترول والغاز الطبيعي الهندية قد اشترت حصة (تاليسمان) في مشروع البترول السوداني والبالغة (25)% وبصفقة بلغت قيمتها (750) مليون دولار. فضلا عن ذلك، فتقدر استثمارات شركة (او– ان– جي– سي) الهندية في مجال البترول بـ (3) ملايين دولار منذ العام 2005، إلى جانب ذلك هناك منح رسمية بما قيمته (600) مليون دولار لحكومة

السودان تستخدم في مختلف المجالات منها خطوط النقل وإنتاج الطاقة الشمسية والذي يعد أكبر مشروع في إفريقيا[xxxix].

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 2019، اشار (رافندرا برساد جاسو) سفير الهند في السودان خلال انطلاق ملتقيات السودان التجارية والثقافية العالمية في الخرطوم، الى أن القروض الإجمالية التي قُدمت للسودان من الهند خلال المدة الماضية بلغت (600) مليون دولار، لافتاً إلى تخصيص (150) مليون دولار من القروض لإنشاء مصنع للسكر[xl].

2.3. دعم مشاريع الطاقة:

تنامت مجالات الاستثمار وتعددت المشاريع التي نجحت الهند في دعمها واقامتها في مصر والسودان في مجال الطاقة، اذ عملت الشركات الهندية المتخصصة الى زيادة استثماراتها، لا سيما في السودان، اذ ان دور الهند في قطاع النفط في السودان، لم يقم بأدخال انتاج نفطي جديد الى السوق العالمية بهدف تصديره فقط، وانما ادى الى تطوير بنية نفطية تحتية جديدة تمكن من تيسير الصادرات وتكثيف الجهود للقيام بأكتشافات جديدة، وتوسيع رقعة مثل هذه النشاطات[xli].

ومن بين الشركات الهندية العاملة في السودان في مجال الطاقة، شركة (ONGC Videsh Limited Oil) الذراع الاستثمارية لشركة (ONGC)• الهندية في الخارج، اذ تمكنت من الحصول على استثمارات ضخمة وتراخيص التنقيب عن النفط في **السودان**، وكما مبين في الجدول رقم (2).

جدول (2) يبين جزء من استثمارات شركة (ONGC) الهندية في السودان

نوع الاستثمار	حجم الاستثمار
انتاج النفط	24% في مشروع A5 و B5
مصفاة بترول	1,2 مليار دولار
خط انابيب للتصدير متعدد المنتجات	200 مليون دولار
خط انابيب النفط (جزء من شركة النيل الاعظم لعمليات البترول)	750 مليون دولار

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Sanusha Naidu, India's African Relations: Playing Catch up with the Dragon, the Center for Chinese Africa, Stellenbosch University in South Africa, p. 3.

فضلا عن ذلك، نشطت شركة النفط والغاز الطبيعي فيديش ليمتد الهندية المحدودة Oil and Natural Gas Corporation Videsh Limited (OVL) في **مصر والسودان**، من خلال اتفاقية امتياز للتنقيب عن النفط في شمال مصر، وكما مبين في الجدول (3).

جدول (3) يبين جزء من استثمارات شركة (OVL) الهندية في مصر والسودان

الحقل	حصة OVL	بقية الشركات الهندية	الاحتياطيات	الانتاج	البدء/الحال المتوقع
			النفط	الغاز	
السودان: مشروع نفط النيل الاكبر – السودان: المنطقة A5 و B5	%25 النيل الاكبر A5 %24 23,5% B5		1000 م ب /ي > 2000 م ب/ي*	270 الف ب/ي*	بدء الانتاج
مصر:	%70				

*** ب/ي= برميل يومياً _ م ب/ي= مليون برميل يومياً**

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

جيفري براون وفيجاي مخيرجي وكانج وو، سباق الطاقة بين الصين والهند: دوافعه وفرص التعاون الممكنة، في: الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية: التنافس على موارد الطاقة، (ابو ظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2008)، ص ص 284_285.

وهكذا، نجحت الشركات الهندية العاملة في مجال الطاقة، في اقامة ودعم العديد من المشاريع في مصر والسودان كما سبق ذكره، **وكانت السودان** من بين الدول التي سعت الهند الى التركيز عليها في مجال الاستثمار في مجال الطاقة، اذ وقعت الحكومة السودانية معاهدات استثمار في مجال البترول مع الهند، وبلغ حجم الاستثمارات الهندية في قطاع النفط السوداني قرابة (700) مليون دولار، وقد تحققت اول مساهمة للهند في السودان من خلال الاستحواذ على حصة نسبتها (25%) في شركة النيل الاعظم• ، لتصل اول شحنة نفط سوداني الى ميناء منغلور الهندي في ايار/مايو من عام 2003، والتي تزود الهند سنوياً بنحو (3) ملايين طن من النفط[xlii]. اعقب ذلك مد خط انابيب لنقل المنتجات بطول (200) كلم من مصفاة في الخرطوم الى بورتسودان•[xliii].

وفي الثلاثين من حزيران/يونيو من عام 2004، فازت شركة (ONGC) الهندية بمشروع مد خط انابيب لنقل المنتجات النفطية من منطقة الجيلي الى بورتسودان بطول (741) كيلومتر وقطره (12) بوصة، بتكلفة تبلغ (194) مليون دولار، مع العلم ان تمويل هذا المشروع قد تم من قبل الشركة الهندية ذاتها. وفي عام 2005، تم افتتاح المرحلة الاولى من المشروع والذي ينقل (826) الف طن متري في العام، وكان من الممكن ان تبدأ المرحلة الثانية من المشروع في عام 2011 بافتراض قيام مصفاة جديدة في بورتسودان[xliv].

كما كان من المفترض ان تعمل شركة النيل الاعظم للبترول العاملة في السودان على انفاق (200) مليون دولار لاغراض التنقيب والتطوير اضافة الى (500) مليون دولار لاجل الانتاج في عام 2005[xlv]. ومن جانبها قامت شركة (بترول الهند الوطنية) بشراء حصة شركة (تاليسمان) الامريكية من حقول البترول في وسط وجنوب السودان بمبلغ (800) الف دولار امريكي[xlvi]، وصرح رئيس شركة (فيديو كون) الهندية للخدمات المالية، ان الشركة قررت استثمار (100) مليون دولار في حصة تمثل (76%) من حقل نفطي بالسودان[xlvii]. وقد بلغ مجموع استثمارات الهند في قطاع الهيدروكربونات في السودان قرابة (2) مليار دولار حتى عام 2006[xlviii].

وفي العام 2018، اعلنت شركة ONGC الهندية للنفط عن تطلعها لزيادة نشاطها في السودان والدخول في مشروعات جديدة مع وزارة النفط والغاز[xlix].

اما في مصر، فقد قامت هيئة الغاز الهندية (AIL) بشراء (15%) من شركة (Nat Gas) **المصرية** التي تعمل في تسويق وتوزيع الغاز الطبيعي لمصر[l].

3.3. التبادل التجاري:

تنامت التجارة البينية بين الهند من جهة ومصر والسودان من جهة اخرى منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، واسهم التبادل التجاري فيما بينهما في دعم الاستثمار الهندي، اذ شهدت العلاقات التجارية **الهندية المصرية**، لا سيما منذ منتصف العقد الاول من القرن الحادي والعشرين، تطوراً ملحوظاً ونمواً مطرداً في حجم التبادلات التجارية، والجدول (4) يبين ذلك.

جدول (4) يبين واردات الهند من مصر خلال المدة ما بين 2004-2017(بالمليون دولار)

السنة	بالمليون دولار	السنة	بالمليون دولار
2004	125	2011	2326
2005	228	2012	2133
2006	1414	2013	2284
2007	1877	2014	1971
2008	2081	2015	933
2009	1717	2016	793
2010	1304	2017	1073

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2019, printing by Adiss Ababa, 2019, p.p. 219.
AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2012, printing by Denmark, 2012, p.p. 161.

وعليه، شكلت التجارة الهندية مع مصر نحو (40%) من حجم هذه التجارة مع بلدان دول شمال افريقيا•، واصبحت الهند من بين اهم الدول التي تستورد من مصر خلال العام 2017، اذ احتلت المركز الرابع بعد كل من ايطاليا والسعودية وتركيا[(ii)].

وفي العام 2018، شهد حجم التبادل التجارى بين البلدين انتعاشاً، اذ وصل إلى اكثر من (3,68) مليار دولار أمريكى، ثم ارتفع إلى (4,55) مليار دولار امريكى في العام 2019 ، وقد ارتفعت قيمة الصادرات الهندية عام 2019 بنسبة (20,6) بالمئة كما ارتفعت قيمة الواردات الهندية من مصر بنسبة (29,02) بالمئة، حتى عدت الهند تاسع أكبر شريك تجارى لمصر، وثامن أكبر مستورد للبضائع المصرية وعاشر أكبر مصدر إلى مصر[(iii)].

اما مع السودان، فقد شهد التبادل التجاري بينهما تطوراً منذ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حتى عدت الهند من بين اهم شركاء التجارة الرئيسيين مع السودان، اذ احتلت المرتبة الثالثة بعد كل من الصين والامارات[(iiii)]، والجدول رقم (5) يبين حجم التبادل التجاري فيما بينهما.

جدول (5) يبين صادرات وواردات الهند للسودان خلال المدة ما بين 2010–2017 (بالمليون دولار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	578	623	688	503	815	779	710	828
الواردات	415	200	82	164	120	68	39	---

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2019, printing by Addis Ababa, 2019, p 411.
AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2018, printing by Addis Ababa, 2018, p 342.

واشارت الاحصائيات السودانية الرسمية في العام 2019، الى ان التبادل التجاري بين البلدين بلغ (1,5) مليار دولار، فضلا عن وجود استثمارات ضخمة للقطاع الخاص الهندي بالسودان، بلغت قرابة النصف مليار دولار[liv].

مما تقدم يتضح ان الهند ركزت في سياستها الاقتصادية تجاه مصر أكثر من السودان، ويعزى ذلك الى جملة اسباب ابرزها، العقوبات الامريكية المفروضة على السودان منذ العام 1988 ولغاية العام 2017، وانشغال السودان بدوامة الحروب الاهلية سواء مع جنوبه قبل الانفصال عنه في العام 2011، او في دارفور، وغيرها مما شكل تحديات امام السياسة الهندية في السودان، فضلاً عما تقدم ان العامل الاقتصادي كان الابرز والاكثر حظوة في السياسة الهندية تجاه مصر والسودان بحكم الفوائد الكبيرة المترتبة عليه، وما يدل على صحة هذا التوجه ضخامة الاستثمارات وحجم التبادل التجاري بينهما.

4.3. اقامة ودعم المشاريع العلمية وتقديم المنح الدراسية:

عمدت الهند الى دعم المشاريع العلمية وتقديم المنح الدراسية لمصر والسودان، اذ يعُّد البعد العلمي في الوقت الحاضر من ضمن ابرز واهم الاصعدة التي تسهم في زيادة فرص التعاون فيما بينهما في القرن الحادي والعشرين، وعليه، عمدت الهند خلال العام 2014، الى تقديم (22) الف منحة دراسية وتدريب عدد كبير من المسؤولين الرسميين في العديد من الدول الافريقية ومن بينها مصر والسودان، فضلا عن استمرارها في تقديم خبراتها في مجال التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالاضافة الى تنفيذ عدد من المشاريع العملاقة في العديد من قطاعات البنية التحتية، من بينها قطاع التعليم والاتصالات[lv].

وفي السودان، فان هنالك تعاون مستمر في مجال تنمية الموارد البشرية، من خلال تركيز الهند على التنمية البشرية في السودان في عدة برامج تنموية بجانب المنح الدراسية للدراسات العليا والدورات التدريبية، فضلا

عن ذلك، فقد استقبلت الهند في بداية العام 2019 قرابة (40) من الموظفين الشباب من السودان لدورة تدريبية لمدة أسبوعين، كما استضافت في بداية تشرين الاول/ اكتوبر من العام 2019 موظفين من وزارة الزراعة والمالية وعددا من الوزارات لدورات لتحسين اللغة الانجليزية من الدولة ذاتها [lvi].

5.3. التعاون على صعيد السياحة والفن:

تعددت مجالات الاستثمار والتعاون على الصعيد الاعلامي والسينمائي وصعيد السياحة، مما اسهم في زيادة وتيرة الاستثمار الهندي في مصر والسودان، ومن بين مجالات الاستثمار **في مصر**، افتتحت الهند مطعم نجيب محفوظ وهو من درجة الخمس نجوم، والذي تمتلكه شركة فنادق (Oberoi) الهندية في خان الخليلي –احد احياء القاهرة القديمة– والذي يعُد اضافة حديثة في وسط سوق القاهرة القديم. كما تدير الشركة الهندية ايضاً احد اجمل الفنادق بالقرب من الاهرامات في القاهرة، واحد اضخم المنتجعات على البحر الاحمر، فضلاً عن بعض من اجمل قوارب النزهة البحرية في نهر النيل[lvii]. فضلاً عن ذلك، وقع وزير السياحة المصري (هشام زعزوع) واتحاد منظمي رحلات السياحة بالهند في مدينة الاقصر التأريخية بصعيد مصر في التاسع والعشرين من كانون الثاني/يناير من عام 2013، اتفاقية ترمي الى جذب (1) مليون سائح هندي للمقاصد السياحية المصرية، كما تهدف الاتفاقية التي شاركت فيها (16) شركة سياحية هندية، الى تسهيل حصول السياح الهنود على تأشيرات الدخول لمصر، فضلا عن وجود مساع لاقامة خط طيران مباشر بين القاهرة ونيودلهي، كما تجري دراسة مد خطوط طيران لربط الهند بالمقاصد السياحية في مصر[lviii].

وفي العام 2015، تم افتتاح الدورة الثالثة للمهرجان الثقافي الهندي (الهند على ضفاف النيل) في القاهرة للمدة ما بين (31 اذار/مارس_17 نيسان/ابريل) من عام 2015، بالتعاون مع السفارة الهندية بالقاهرة ووزارة الثقافة وهيئة تنشيط السياحة في مصر، واكد (سامي محمود) رئيس هيئة تنشيط السياحة، على اهمية المهرجان الذي يأتي في اطار الجهود المبذولة لاستعادة حركة السياحة الوافدة، لا سيما مع الجانب الهندي[lix]، من جانبه اعرب (اميتاب باتشان) الممثل الهندي العالمي، عن سعادته البالغة بزيارة مصر للمشاركة في افتتاح الدورة الثالثة من المهرجان الثقافي الهندي "الهند على ضفاف النيل"، واضاف النجم الهندي الذي يزور مصر في اطار خطة لتنشيط السياحة بين البلدين: "عرفت قولاً مأثوراً في مصر وهو ان شربت من ماء النيل فستعود الى مصر مجدداً، وها انا اعود مرة اخرى بعد زيارتي الاولى لمصر قبل حوالي 24 عاماً والاستمتاع بمشاعر الحب والمودة"[lx].

وفي العام 2019، بلغ عدد السياح الهنود الذين زاروا مصر اكثر من (126) ألف سائح هندى، وهذا عدد كبير جدًا بالمقارنة بالأعداد التى كانت تزور مصر فى السابق، فضلا عن انه توجد (3) شوارع بالقاهرة بأسماء (3) من زعماء الهند وهى: المهاتما غاندى وباندیت نهرو ود. ذاكر حسين، فضلا عن تمثالين للمهاتما غاندى، أحدهما فى المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة والآخر فى مكتبة الإسكندرية، كما تقدم الحكومة الهندية عددًا كبيرًا من المنح للمصريين فى مختلف المجالات ومنها البرنامج الفنى والاقتصادى (آيتك)، اذ شارك فى هذا البرنامج أكثر من (1000) مصرى، فضلا عن ان مصر تحظى بـ(200) مكان فى الدورات المختلفة لبرنامج (آيتك) كل عام، اذ يتم تدريبهم فى (52) معهدًا هنديًا تقدم دورات فى (280) فرعًا من بينها: تكنولوجيا المعلومات، الإدارة العامة، التدقيق، والمراجعة، الانتخابات، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ريادة الأعمال، التنمية الريفية، الشؤون البرلمانية، الطاقة المتجددة، اللغة الإنجليزية، القطاع المصرفى، تنمية المهارات وكيفية خلق فرص العمل، كما يوفر البرنامج دورات تدريبية فى مجالات متخصصة مثل الأمن والدفاع ومكافحة أعمال التمرد [lxi].

الخاتمة

ومن خلال ما تقدم ذكره يتبين، الى ان الهند عمدت الى صياغة سياسة خارجية تقوم على زيادة علاقاتها مع العديد من دول العالم، من اجل تحقيق اهداف عدة. وكانت دولتي مصر والسودان من بين الدول التي سعت الهند الى التركيز عليها، في ظل اشتداد المنافسة الدولية على هذه المنطقة الحيوية.

وقد توصلت الدراسة الى استنتاجات عدة، من بينها:

- ارتبطت الهند منذ القدم بعلاقات وثيقة مع مصر والسودان، وبدأت منذ العقد الاخير من القرن العشرين تعمل على رسم توجهات سياستها الخارجية على اساس تقييم اثر النظام العالمي الجديد على مصالحها الوطنية، وتوظيف سياستها الخارجية مع مصر والسودان من خلال اعطاء الاولوية الى الدبلوماسية الاقتصادية.
- توثقت العلاقات الهندية مع مصر والسودان بصورة اوسع واشمل منذ بدايات العقد الاول من القرن الحادي والعشرين، وتنوعت واتسع نطاقها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، لا سيما في ظل تلاقي مصالح الطرفين في اطار سعيهما المشترك من اجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- نجحت الهند في اتباع استراتيجية تقوم على عقد مؤتمرات، ودعم وتأسيس العديد من المنتديات بالتعاون مع كل من مصر والسودان وعلى جميع الاصعدة، مما اسهم في رسم معالم السياسة الهندية، وفي الوقت نفسه قامت بترشيد مناحي هذا التحرك تجاه تلك الدولتين، واعادة تفعيلها وفق خطط مدروسة قائمة على اسس مؤسساتية متكاملة وموضوعية.
- ان الهند شأنها شأن اية دولة، تسعى من وراء تقوية علاقاتها بمصر والسودان، الى تحقيق اهداف عدة، وهي وان بدت تخدم المصالح المشتركة، الا انها في المحصلة النهائية تخدم المصالح الهندية اولاً وقبل كل شيء.
- نجحت الهند في استخدام القوة الناعمة في سياستها الخارجية تجاه مصر والسودان منذ العام 2001، وكان من بين المجالات التي عمدت الهند الى التركيز عليها في سياستها تجاه الدولتين، هي الجانب الاقتصادي، من خلال زيادة مصالحها الاقتصادية، سواء كان ذلك على المستوى الحكومي الرسمي ام بالتعاون ما بين القطاع العام والخاص.

المصادر :

[i] . تشير المصادر التاريخية، انه عندما سافر رسول الامبراطور الهندي (اشوكا) الى مصر ليحمل رسالة بوذا، احتفى به المصريون واستقبلوه بالطبول، فضلا عن ان هناك تشابهاً في تصميم السفن بين الحضارتين، ويرى خبراء الحضارات القديمة كالدكتور ماكاي والدكتور شيلدي، ان الشعب الهندي تبادل العلاقات التجارية مع شعوب شمال افريقيا براً وبحراً، وهناك ما يشير الى ان القطن الهندي قد نال شعبية واسعة في مصر .
ينظر: ك. ك. كلر، رؤية هندية للعلاقات المصرية الهندية، مجلة السياسة الدولية، العدد **146**، مؤسسة الاهرام، القاهرة، **2001**، ص **51**.

[ii] . ينظر: المقابلة التي اجراها محمد عمر آبي ، مع العم شاندو لال بيتامر رئيس الجالية الهندية في الخرطوم، مجلة بلادي، السنة **11**، العدد **58**، الخرطوم، تشرين الثاني/نوفمبر **2006**، ص ص **34_37** .

[iii] . سعيد عكاشة، العلاقات العربية_الهندية: الامال والتحديات، مجلة السياسة الدولية، العدد **146**، مؤسسة الاهرام، القاهرة، **2001**، ص **66**. و. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ب.ت، ص **321** .

[iv] . ايمن السيد شبانة، العلاقات الهندية الافريقية، في: التقرير الاستراتيجي الافريقي **2007_2008**، معهد البحوث والدراسات الافريقية، الاصدار الخامس، القاهرة، **2008**، ص **582**. و. د. محمود ابو العينين، العلاقات الهندية الافريقية وامكانية الشراكة المصرية الهندية، في: التقرير الاستراتيجي الافريقي **2009_2010**، معهد البحوث والدراسات الافريقية، الاصدار السادس، القاهرة، **2010**، ص **591** .

[v] . سفير الهند في العراق: السيد عارف قمرين، آفاق السياسة الخارجية الهندية، محاضرة القاها في مركز الدراسات الدولية/جامعة بغداد، تشرين الثاني **1994**، ص **1**.

[vi] . ان ايمان الهند بسياسة عدم الانحياز لا يعتمد كما يظن البعض على اسس اخلاقية فحسب بل ان هذه السياسة كانت تدفعها مصالح وطنية وسياسية.
حوار مع: وزير خارجية الهند: بواسوانت سينج، مجلة السياسة الدولية، العدد **146**، مؤسسة الاهرام، القاهرة، **2001**، ص **83**. و. جمال الدين محمد علي، اغتيال انديرا غاندي ومستقبل القارة الافريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد **79**، مؤسسة الاهرام، القاهرة، **1985**، ص **208**.

[vii] . جوزيف رامز امين، القمة الهندية–الافريقية الاولى: الجذور–الابعاد–النتائج، مجلة افاق افريقية، العدد **27**، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، شتاء **2008**، ص ص **66_69**. و. جمال الدين محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص **210** .

[viii] . للمزيد من التفاصيل ينظر: فخرية علي امين، التطورات السياسية في الهند **1984_1995** (دراسة تاريخية)، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، **2005**، ص **145** .

[ix] . سفير الهند في العراق:السيد عارف قمرين، مصدر سبق ذكره، ص **11**.

[x] . جوزيف رامز امين، مصدر سابق، ص 67. و. حوار مع وزير خارجية ووزير دفاع الهند جواسوانت سينج، مصدر سبق ذكره، ص 83 .

[xi] . وتحظى الهند بمقعد دائم في لجنة بناء الامن والسلام التابعة للامم المتحدة، لانها احدى الدول الخمس الاكبر مساهمة بالقوات والشرطة.

تيري تاردي، عمليات السلام: الاجماع الهش، في: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2011، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011 ، ص ص 161، 165، 168.

[xii] . سيغرون اندرسدوتير، عمليات السلام المتعددة الاطراف، 2010، في: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2011، مصدر سبق ذكره، ص ص 199-203، 207-208.

[xiii] . للمزيد من التفاصيل حول مؤتمرات القمة الهندية الافريقية ينظر: د. عبدالسلام ابراهيم بغدادي ود. مهند عبدالواحد النداوي، التجربة الهندية في افريقيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2015، ص ص 80-87. و.

Neelam, Indo-African forum with Goals for friendly enrichment, The Pseudo Truth, issue-7, July 2008, p 30 .

[xiv]. See: Indian Missions Abroad, Ministry of External Affairs, Government India, 13/03/2014.

www.mea.gov.in/indian-missions-abroad.htm.

[xv] . التقرير الاستراتيجي الافريقي 2006_2007، تحرير د.محمود ابو العينين، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، يوليو 2007، ص 123. و. التقرير الاستراتيجي الافريقي 2007-2008، مصدر سبق ذكره، ص 585 .

• . للمزيد من التفاصيل حول بريكس وعلاقتها بالقارة الافريقية ينظر: د. مهند عبدالواحد النداوي، بريكس في افريقيا: التوجهات الاقتصادية وافاق المستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد 466، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الاول/ديسمبر 2017، ص ص 87-101.

[xvi] . العلاقات المصرية الهندية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.

https://www.sis.gov.eg/Story/56087?lang=ar

[xvii] . لقاء بلقيس فقيري مع السفير الهندي في السودان، وكالة السودان للانباء (سونا)، الخرطوم، 16 تشرين الاول/ اكتوبر 2018. www.suna-sd.net/ar/single?id=107069.

[xviii] . فخرية علي امين، مصدر سبق ذكره، ص 145 .

[xix] . لقاء بلقيس فقيري مع السفير الهندي في السودان، مصدر سبق ذكره.

[xx] . سفير الهند بالقاهرة، العلاقات مع مصر تشهد نموا متزايدا فى ظل الزيارات المتبادلة، صحيفة اليوم السابع، القاهرة، 27 تموز/يونيو 2018. https://www.youm7.com/story/2018/7/27

[xxi] . هناء ابو العز، انطلاق فعاليات منتدى غرب أسيا وشمال أفريقيا بحضور وزير الطيران الهندى، صحيفة اليوم السابع، تصدر عن الشركة المصرية للصحافة والنشر والاعلان، 2019/11/6.

https://m2.youm7.com/story/2019/11/6/4491568.

[xxii] . نقلا عن: وكالات، انطلاق أعمال المنتدى الإقليمي للهند ودول غرب آسيا وشمال أفريقيا بالقاهرة، صحيفة المصري اليوم، القاهرة، 2019/11/6.

https://www.almasryalyoum.com/news/details/1441041.

- 1 جنيه مصري = 0،0639 دولار امريكي

1 دولار امريكي = 15،6501 جنيه مصري

ينظر: اسعار العملات اليوم في العالم، مصر، 22 اذار/مارس 2020.

www.currencypricetoday.com/currency-price-in-egypt.php.

[xxiii] . ينظر: اخبار الهند، علاقات عربية هندية، نيودلهي، الجمعة 30 تشرين الاول/اكتوبر 2009.

www.akhbarulhind.com/arabmedia.htm.

[xxiv] . اخبار الهند، استثمارات هندية، نيودلهي، الاحد 14 كانون الاول/ديسمبر 2008.

www.akhbarulhind.com/TCS.htm.

و. اخبار الهند، استثمارات اجنبية، نيودلهي، الجمعة 6 شباط/فبراير 2009.

www.akhbarulhind.com/Gulf-Investments.htm.

[xxv] . اخبار الهند، استثمارات هندية، نيودلهي، الخميس 17 نيسان/ابريل 2008.

www.akhbarulhind.com/TCS.htm

[xxvi] . اخبار الهند، الهند في الاعلام العربي، نيودلهي، الثلاثاء 11 اب/اغسطس 2009.

www.akhbarulhind.com/arabmedia.htm.

[xxvii] . اخبار الهند، الهند في الاعلام العربي، السبت 31 تشرين الاول/اكتوبر 2009.

www.akhbarulhind.com/arabmedia.htm.

[xxviii] . ينظر: براكريتي غوبتا، حجم التجارة الثنائية بين الهند وافريقيا يشهد نمواً كبيراً، اخبار الهند، موقع الشرق الاوسط، 5 كانون الثاني/يناير 2010. www.akhbarulhind.com/arabmedia.htm

[xxix] . فيجاي ماهاجان، نهوض افريقيا، ترجمة مركز ابن عماد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 202.

[xxx] . الشركة في الاساس عبارة عن شراكة بين (38000) تعاونية فلاحية في الهند وشركة نصر المصرية للتعدين.

ينظر: فيجاي ماهاجان، المصدر نفسه، ص 201.

[xxxi] . التقرير الاستراتيجي الافريقي 2009-2010، مصدر سبق ذكره، ص 595.

[xxxii] . ينظر: صحيفة المدى، العدد 2754، س 10، بغداد، 2013/3/20، ص 15.

[xxxiii] . نقلا عن: صحيفة الشرق الاوسط، العدد 12531، الاربعاء 2013/3/20، ص 5.

[xxxiv] . العلاقات المصرية الهندية، الهيئة العامة للاستعلامات، مصدر سبق ذكره.

[xxxv] . مقابلة اسلام ابو المجد مع القائم بالاعمال الهندي في مصر، تقارير ومتابعات، صحيفة الدستور، القاهرة، 30 ايلول/سبتمبر 2019.

[xxxvi] . د. سلطان فولي حسن، البترول وتوجهات حل مشكلة جنوب السودان، في: د. السيد فليفل [محرر]، مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الاخيرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 2002، ص 482.

[xxxvii] . صحيفة الاهرام العربي، العدد 499، القاهرة، 14 تشرين الاول/اكتوبر 2006، ص 9.

[xxxviii] . براكريتي غوبتا، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 11458، 2010/4/12، ص 11.

[xxxix] . لقاء بلقيس فقيري مع السفير الهندي في السودان، مصدر سبق ذكره.

[xl] . نقلا عن: صحيفة الشرق الاوسط، المجموعة السعودية للابحاث والتسويق، العدد 14978، لندن، 1 كانون الاول/ ديسمبر 2019، صفحة الاقتصاد.

[xli] . تلميذ احمد، التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي، في: الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية: التنافس على موارد الطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008، ص 412.

• تعد (ONGC) من افضل شركات البترول والغاز الاسيوية وذلك كما جاء في المسح الذي قامت به المجلة الامريكية للتمويل العالمي (GLOBAL FAUAVEIA)، وتعد ثاني اكبر شركة في مجال البترول والغاز وفق المسح الذي قامت به مجلة (EBT) في العام 2004، وتقع في الترتيب الرابع والعشرين بين الشركات العالمية في سوق راس المال في انتاج الطاقة. كما تصنف الشركة في قمة المؤسسات الهندية لانتاج البترول كما جاء في مجلتي فوربس وفاينانشيال تايمس.

للمزيد ينظر: عمر محمد باسان [اعداد]، البترول في السودان: التحدي والانجاز، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، 2005، ص ص 152_153.

• يشار الى ان شركة النيل الاعظم للبترول هي مشروع مشترك يضم اربع شركات، من بينها شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية المملوكة للدولة ولها حصة بنسبة (25%) من الشركة، والتي اشترت نصيبها من شركة تاليسمان في اذار/مارس من عام 2003 .

للمزيد ينظر: عمر محمد باسان [اعداد]، مصدر سبق ذكره، ص ص 101، 153.

[xlii] . روبين ميريديث، الفيل والتنين ، ترجمة شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة، العدد 359 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، يناير2009، ص 254. و. خالد حنفي علي، النفط الافريقي...بؤرة جديدة للتنافس الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، مؤسسة الاهرام، القاهرة، نيسان/ابريل 2006، ص 89. و. عمر محمد باسان [اعداد]، مصدر سبق ذكره، ص ص 101، 153.

ولشركة البترول الوطنية الصينية حصة قدرها (40%) من شركة النيل الاعظم للبترول، بينما تمتلك بتروناس الماليزية (30%) وشركة سودابت السودانية الحصة الباقية البالغة (5%).

ينظر: صحيفة الشرق الاوسط، العدد 9332، 2004/6/16، ص 7.

• الميناء السوداني الرئيسي على البحر الاحمر.

[xliii] . تلميذ احمد، التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي، مصدر سبق ذكره، ص ص 384، 411.

[xliv] . د. جعفر كرار، العلاقات الصينية–السودانية: صناعة النفط نموذجاً، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 2009، ص ص 68–69.

[xlv] . ينظر: صحيفة الشرق الاوسط، العدد 9332، 2004/6/16، ص 7.

[xlvi] . سفير: جلال عبدالمعز عبدالرحمن، الولايات المتحدة الامريكية وبترول القارة الافريقية، بلا دار نشر، القاهرة: كانون الثاني/يناير 2005، ص 94.

[xlvii] . صحيفة القدس العربي، لندن، العدد 4942، 16_2005/4/17، ص 14.

[xlviii] . تلميذ احمد، مصدر سبق ذكره، ص ص 384، 411.

[xlix] . نقلا عن: وكالات، صحيفة الوطن، شركة المستقبل للنشر والتوزيع والصحافة، مصر، 12 اب/ اغسطس 2018. www.elwatannews.com/news/details/3590960?t=push.

[l] . التقرير الاستراتيجي الافريقي 2009_2010، مصدر سبق ذكره، ص 595.

• التي تضم (7) دول وفق تقسيم الأمم المُتّحدة، وهي كل من: المغرب، وتونس، وليبيا، والجزائر، موريتانيا، السودان فضلا عن مصر.

[li] . AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2019, printing by Adiss Ababa, 2019, p.p. 219.

[lii] . ينظر تصريح السفير الهندي في القاهرة في مقابلة مع هناء ابو العز، صحيفة اليوم السابع، القاهرة، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. www.youm7.com/story/2019/11/4/

[liii] . AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2019, printing by Addis Ababa, 2019, p 411.

[liv] . نقلا عن: وزير المالية السوداني يوجه بتحسين الموازنة، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 14978، الاحد 1 كانون الاول/ديسمبر 2019، ص 4.

[lv] . نقلا عن: صحيفة المال، القاهرة، 24 حزيران/يونيو 2014..

[lvi] . نقلا عن: موقع النيلين، الاخبار، اقتصاد واعمال، 29 تشرين الاول/ اكتوبر 2019. www.alnilin.com/13093338.htm.

[lvii] . فيجاي ماهاجان، نهوض افريقيا، مصدر سبق ذكره، ص 348.

[lviii] . انصات: الاخبار الاقتصادية، الجزيرة نت، الاحد 2013/12/29.

[lix] . نقلا عن: مصطفى المنشاوي، المودة الاخبارية، اخبار عربية، مصر اليوم، 30 اذار/مارس 2015. www.iraq99.com/category/arab-news.

[lx] . الجزيرة نت، الاخبار، ثقافة وفن، الاثنين 2015/3/30. www.aljazeera.net/cultureandart/pages.

[lxi] . مقابلة اسلام ابو المجد مع القائم بالاعمال الهندي في مصر، صحيفة الدستور، مصدر سبق ذكره.